الجمعية العامة

Distr.: General
15 May 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثون

11 أيار/مايو 2023

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 11 أيار/مايو 2023

دإ-1/36- أثر النزاع الدائر في السودان على حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد مجدداً أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتُّع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد مجدداً أيضاً التزامه القوي بسيادة السودان، واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه، ووحدته الوطنية، وكذا تضامنه مع الشعب السوداني،

وإذ يشدد على أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها،

وإذ يشير إلى الالتزامات الواقعة على عاتق جميع أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني، والالتزامات الواقعة على عاتق السودان بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من المعاهدات التي هو دولةٌ طرفٌ فيها، وإذ يشير أيضاً إلى التزام السودان، الوارد في الوثيقة الدستورية لعام 2019 وفي اتفاق جوبا للسلام لعام 2020، باحترام حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يؤكد مجدّداً قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/32 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والولايات المسندة فيه إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والخبير المعيَّن المعني بحقوق الإنسان في السودان،

وإذ يشير إلى جميع القرارات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن السودان، والبيانات ذات الصلة الصادرة عن المفوض السامي بشأن السودان،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، وإلى قراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007،

وإذ يحيط علماً بجميع البيانات ذات الصلة الصادرة منذ بداية النزاع في 15 نيسان/أبريل عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وجامعة الدول العربية، وإذ يحيط علماً على وجه الخصوص بالبيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي عقب اجتماعه الوزاري الاستثنائي العاجل في 20 نيسان/أبريل 2023، والبيان الصادر عن الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعقود في بوجومبورا، بوروندي، في 6 أيار/مايو 2023، والقرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في 7 أيار/مايو 2023،

وإذ يُقر بالمساهمة الهامة للمجتمع المدني الناشط في السودان، بما في ذلك مساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وبجهودهم الدؤوبة الرامية إلى توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، رغم المخاطر الجسيمة،

وإذ يؤكد مجدداً إدانته بأشد العبارات الممكنة استيلاء الجيش السوداني، في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على الحكومة الانتقالية، وتعليق المؤسسات الانتقالية، وفرض تدابير أحادية تتعارض مع الوثيقة الدستورية لعام 2019 وشروط اتفاق جوبا للسلام لعام 2020،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في السودان استجابةً للتقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإذ يُقر في الوقت نفسه بأن حالة حقوق الإنسان في السودان كانت قد أظهرت بعض علامات التحسن قبل نشوب الأعمال العدائية في 15 نيسان/أبريل 2023، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ وبدء المحادثات بين الأطراف السودانية بتيسير من الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)،

وإذ يلاحظ مع التقدير التعاون الطويل الأمد بين السودان وآليات مجلس حقوق الإنسان والمكتب القُطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان والخبير المعيَّن منذ الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان والولايات المسندة إلى المفوض السامي، بما في ذلك تيسير زيارتين ناجحتين قام بهما الخبير إلى السودان، وإذ يشدد على أهمية استمرار ذلك التعاون،

وإذ يعرب عن جزعه إزاء نشوب الأعمال العدائية والتصعيد الكبير للعنف في جميع أنحاء البلد منذ 15 نيسان/أبريل، مما أدى إلى وفاة مئات المدنيين، وإصابة الآلاف، من بينهم أطفال، وارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني، والنزوح الجماعي داخل البلد وعبر حدوده، وتدمير الممتلكات والمنشآت الحيوية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما منشآت التعليم والصحة والهياكل الأساسية للحياة، مما أدى إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الهشتين أصلاً،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى إيلاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم النازحون والأعيان المدنية، وإلى وصول المساعدة الإنسانية وصولاً كاملاً وآمناً من دون عوائق، وإذ يطالب بأن تحترم الأطراف حقوق الإنسان وتمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الواجبة التطبيق بمقتضى القانون الدولي،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخلياً والمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يُعرِّض الشعب السوداني و1,1 مليون لاجئ كانوا في السودان عندما بدأ العنف لخطر مستمرٍ وشديد بالتعرض لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ أيضاً إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في السودان وأثر النزاع على الأمن الغذائي وعلى إمكانية حصول السكان على السلع والخدمات الأساسية، وإذ يشير إلى الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، وكذلك إلى الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق،

وإذ يعرب عن تقديره العميق للجهود التي تبذلها البلدان المجاورة، التي يواجه العديد منها تحديات إنسانية خاصة، والتي أبقت حدودها مفتوحة واستقبلت اللاجئين وقدمت لهم المساعدة، دون أي تمييز، وكذلك لما تبذله جميع الدول الأخرى من جهود تيسيراً لعملية الإجلاء،

وإذ يرحب بقيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2022، بتعيين رضوان نويصر كخبيره المعيَّن المعني بحقوق الإنسان في السودان، عقب استقالة أداما دييِنغ، وإذ يعرب عن امتنانه للسيد دييِنغ على ما اضطلع به من عمل،

وإذ يردد النداء المشترك الذي وجهته جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي والمحافل الدولية، بما فيها مجلس الأمن، والأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وجامعة الدول العربية، إلى جميع أطراف النزاع لوقف الأعمال العدائية فوراً، والتقيد بوقف إطلاق نار دائم، والعودة إلى العملية الانتقالية،

وإذ يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعلية وعلى قدم المساواة في وضع الخطط وصنع القرارات في سياق جهود الوساطة وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وحلها، وفي جميع الجهود الأخرى الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وتأكيد ضرورة منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومعالجتها، مثل العنف الجنسي والجنساني،

وإذ يشير إلى أن الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مطالبة باحترام أعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشيد بالاستجابة السريعة والبيانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وجامعة الدول العربية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والحكومية رداً على اندلاع النزاع في 15 نيسان/أبريل،

وإذ يكرر تأكيد دعمه الثابت للجهود الجارية التي تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بغية تنفيذ وقف لإطلاق النار وإنهاء القتال،

وإذ يرحب بالمحادثات الأولية السابقة للمفاوضات والجارية في جدة، المملكة العربية السعودية، بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من أجل التوصل إلى وقف فعلي قصير الأجل لإطلاق النار، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة وإعادة الخدمات الأساسية، وتحديد موعد لاحق للمفاوضات الموسعة الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية،

وإذ يشدد على أهمية مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية مشاركةً مستمرة ومنسقة في التوصل إلى سلام دائم ومستدام في السودان ودعم العودة إلى حكومة بقيادة مدنية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، الذي قررت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، أن يساهم مجلس حقوق الإنسان، عن طريق الحوار والتعاون، في منع انتهاكات حقوق الإنسان وفي الاستجابة فوراً لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ يحث جميع الجهات الفاعلة والمحافل الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة على تفعيل نفوذها على الأطراف لتهدئة الوضع وإنهاء الأعمال العدائية، إن كانت تستطيع ذلك، وعلى أن تواصل تعاونها مع السودان على المسار السياسي والإنساني وعلى مسار حقوق الإنسان والتنمية على المدى الطويل،

1- *يعرب عن قلقه البالغ* إزاء الاندلاع الخطير للنزاع وتصاعد العنف في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي من شأنه أن يقوض التقدم المحرز صوب انتقالٍ سلمي إلى الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في السودان؛

2- *يدعو* إلى وقفٍ فوري للعنف من جانب جميع الأطراف، دون شروط مسبقة، والإسراع بضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وصولاً كاملاً وآمناً من دون عوائق، وإصلاح الهياكل الأساسية الحيوية، والتوصل إلى حلٍ تفاوضي سلمي للنزاع على أساس حوار شامل، والتزام جميع الأطراف مجدداً حيال شعب السودان بعودة الانتقال إلى حكومة بقيادة مدنية؛

3- *يشجع* الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) المعنية بالانتقال السياسي في السودان على مواصلة جهودها الرامية إلى الحيلولة دون ازدياد تصاعد حدة العنف، ويهيب بالمجتمع الدولي إلى تنسيق مبادراته الرامية إلى حل النزاع وتحقيق استقرار الحالة في السودان، وإلى التعاون في إطار تلك المبادرات ومواءمتها؛

4- *يدين* جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلغ عنها، بما في ذلك أفعال العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها، والمرتكبة منذ بداية الأعمال العدائية من جانب جميع أطراف النزاع في جميع أنحاء البلد؛

5- *يهيب* بأطراف النزاع في السودان إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن ارتكاب مزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والموافقة على اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية والوطنية والتقيد بها بالكامل وتنفيذها، بما في ذلك الاتفاقات الرامية إلى السماح، دون شروط مسبقة، بوصول المساعدات الإنسانية وصولاً كاملاً وآمناً ومن دون عوائق إلى المدنيين وبإجلائهم؛

6- *يهيب* بجميع أطراف النزاع إلى وقف أي تدابير تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، والسماح على وجه السرعة بمرور الإغاثة الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق وصولاً إلى المدنيين المحتاجين إليها وتيسير مرورها، ويشير إلى الالتزام المتعهد به بموجب القانون الدولي الإنساني بالامتناع عن مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لتوفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين ولإنتاج الغذاء ومياه الشرب أو تدمير تلك الأعيان أو إزالتها أو تعطيلها؛

7- *يشدد* على أن مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساءلة فيما يخص جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ينبغي أن تظل محورية في أي حل للأزمة في السودان؛

8- يحث المجتمع الدولي على العمل على معالجة الأولويات العاجلة الناشئة عن الأزمة الإنسانية الخطيرة في السودان وتأثيرها على البلدان المجاورة، بما في ذلك من خلال خطة الاستجابة

الإنسانية للسودان لعام 2023 والشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون على توسيع نطاق تدابير الاستجابة؛

9- *يحث بشدة* جميع الدول على احترام المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية، وعلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالأشخاص الفارين من الأحداث في السودان، ويشيد بما اتخذته دول المنطقة من تدابير لاستقبال مَن يلتمسون الأمان وفقاً لالتزامات كل منها بموجب القانون الدولي؛

10- *يهيب* بالسودان إلى التعاون الكامل مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بغية معالجة الأزمة الإنسانية الملحة على وجه السرعة، مع التركيز على محنة السكان الذين يعيشون أصلاً في ظل أوضاع هشة؛

11- *يهيب أيضاً* بالمجتمع الدولي إلى كفالة التنسيق الفعال للاستجابة الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان لتلبية احتياجات الجهود الإنسانية المحلية وتعزيز قدراتها على مواصلة الاستجابة؛

12- *يدين* كل الاعتداءات على العاملين في المجالين الإنساني والصحي، وعلى أماكن وأعضاء المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي في السودان، التي كانت، بالاقتران مع الحالة الراهنة، سبباً مباشراً في فرار العاملين الأساسيين في الخطوط الأمامية وفي إزالة القدرات الميدانية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السودان؛

13- *يشدد* على أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً، ويحث السودان وأطراف النزاع في هذا الصدد على حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب والمحامين وغيرهم، وعلى رفع القيود المفروضة على شبكة الإنترنت، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل التواصل الاجتماعي، من أجل كفالة وصول الشعب السوداني إلى المعلومات؛

14- *يدين* جميع أعمال الترهيب أو الانتقام التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال المجتمعي والصحي والإنساني وغيرهم من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بسبب ما يضطلعون به من عمل استجابةً للأزمة الإنسانية وفي سبيل النهوض باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها؛

15- *يحث* جميع أطراف النزاع في السودان على احترام وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحي، والهياكل الأساسية المدنية، وعلى السماح بعودة المعونة الإنسانية عودةً كاملة وفورية ومن دون عوائق إلى السودان وفي جميع أنحائه وتيسير عودتها؛

16- *يهيب* بجميع أطراف النزاع إلى احترام المدنيين وحمايتهم، بمن فيهم الرعايا الأجانب وموظفو الإغاثة الدولية وموظفو الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، فضلاً عن أعضاء السلك الدبلوماسي، الذين لا يزالون في السودان، وإلى تهيئة الظروف اللازمة للسماح بالعودة السريعة لمن أجبروا من موظفين ومنظمات على المغادرة نتيجة للنزاع؛

17- *يهيب* بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعطي الأولوية لمزيد من التعاون مع جميع أطراف النزاع في السودان، بهدف تعزيز الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان في السودان ومنع حدوث مزيد من الانتهاكات والتجاوزات خلال النزاع الحالي، وهو تعاونٌ ينبغي أن يكون مكمِّلاً لانخراط أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الآخرين ذوي الصلة، ومتسقاً معه؛

18- *يهيب أيضاً* بالمفوض السامي إلى كفالة تكامل جهوده وتنسيقها مع جهود الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما الأمين العام وممثله الخاص للسودان، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي وغيره من الكيانات الإقليمية والدولية المناسبة، مستفيداً في ذلك، قدر الإمكان، من خبرة جهات منها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وجامعة الدول العربية؛

19- *يقرّر* أن ولاية الخبير المعيَّن للمفوض السامي لحقوق الإنسان في السودان ينبغي أن تشمل أيضاً، بأثر فوري، الرصد والتوثيق المفصَّلين لجميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بما في ذلك الادعاءات الناشئة مباشرة عن النزاع الحالي، وتقديم تقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن التركيز بوجه خاص على منع حدوث مزيد من هذه الانتهاكات والتجاوزات، ويشجع الخبير المعيَّن على تنسيق هذه الجهود مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛

20- *يقرر أيضاً* تعزيز الحوار التفاعلي بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، على النحو الذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين في قراره 1/50 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2022، بحيث يشمل مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين؛

21- *يطلب* إلى المفوض السامي أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورتيه الرابعة والخمسين والسابعة والخمسين، بمساعدة خبيره المعيَّن، تقريراً شفوياً محدثاً عن حالة حقوق الإنسان في السودان، يعقبه حوار تفاعلي، بمشاركة المفوض السامي وخبيره المعيَّن، وأن يقدم تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في السودان وعن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة من جانب جميع الأطراف في السودان إلى المجلس في دورتيه الخامسة والخمسين والثامنة والخمسين، يعقبه حوار تفاعلي معزَّز، ما لم تنته ولاية الخبير المعيَّن خلال تلك الفترة؛

22- *يطلب* إلى المفوض السامي وخبيره المعيَّن أن يعملا مع جميع الجهات الفاعلة في السودان وأن يتعاونا مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وجامعة الدول العربية، وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية المختصة، وجميع المنظمات والآليات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بشأن مسألة حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك من خلال إطلاع تلك الجهات على التقارير والتوصيات وتبادل غير ذلك من المعلومات معها، حسب الاقتضاء؛

23- *يشدد* على أهمية استمرار انخراط المفوضية السامية في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان؛

24- *يطلب* إلى الأمين العام أن يزود المفوضية على وجه الاستعجال بجميع الموارد اللازمة لتمكينها من تقديم كل الدعم الإداري والتقني واللوجستي اللازم لتنفيذ أحكام هذا القرار على وجه السرعة؛

25- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

11 أيار/مايو 2023

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 18 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 14 عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، وألمانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

إريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والجزائر، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وغامبيا، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وماليزيا، والمغرب

الممتنعون عن التصويت:

أوزبكستان، وبنغلاديش، وبنن، وجنوب أفريقيا، وغابون، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وملاوي، وملديف، ونيبال، والهند، وهندوراس]